

جامعة القادسية

محاضرات

مبادئ الاقتصاد

للمرحلة الاولى

مفهوم علم الاقتصاد ^{من كتاب}

: أدى التطور الحاصل في الحياة الأوربية بعد
منتصف القرن الثامن عشر الى توجيه دفعة قوية للفكر الاقتصادي وعلى
اثرها نشأ علو الاقتصاد كعلم مستقل بين العلوم الأخرى لذا فإن صدور
كتاب ثورة الأمم للاقتصادي المشهور آدم سميث عام 1776 م بداية نشوء
علم الاقتصاد .

هذا وقد تعددت التعاريف المتعلقة بمفهوم علم الاقتصاد ، نظراً لاختلاف
الاتجاهات الفكرية للكاتب الاقتصادي ونظرتهم الى المشاكل التي
واجهتهم في تلك المدة والتي تآثرت بدورها بالبيئة التي عاشوا فيها
والفلسفة التي اعتنقوها فمنذ نشأة هذا العلم عرف (انه يختص بدراسة
الوسائل التي تمكن الأمة من ان تغتني) تعريف آدم سميث اما الاقتصادي
الفريد مارشال فقد عرفه (بانه العلم الذي يدرس بنى الانسان في اعمال
حياتهم العادية اي يبحث في كيفية حصول الانسان على دخله) وعرفه
بيجو (بانه ذلك العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية) (زيادة الانتاج
بهدف تحسين مستوى المعيشة) ومهما اختلفت هذه المفاهيم فإنها تتناول
في مضمونها الثروة والاشباع وادارة الموارد والرفاه الانساني .
اماتعريف الاقتصاد في النظام الاشتراكي فقد عرفه اوسكار لانكة (بانه
يهتم بدراسة القوانين الاجتماعية التي تهيمن على النشاط الاقتصادي
كالانتاج والتوزيع) وعليه يمكننا اعتماد التعريف الآتي (هو ذلك العلم
الذي يتخصص في توجيه الموارد النادرة الطبيعية والبشرية والمادية
لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالحاجات المتعددة
بطريقة علمية هادفة)

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

علم الاقتصاد علم ينتمي الى مجموعة العلوم الاجتماعية وبالتالي له
علاقة وثيقة بعلم السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس اضافة الى علاقته
بالعلوم الأخرى كالتاريخ والرياضيات والادارة وعلم المنطق .

المشكلة الاقتصادية

تتمثل المشكلة الاقتصادية في عدم القدرة على اشباع جميع الحاجات الانسانية ويعود هذا اساسا الى ندرة او محدودية الموارد الاقتصادية في كل مجتمع ولو توفرت هذه الموارد بالقدر المطلوب لإنتاج السلع والخدمات الكافية لإشباع الحاجات لزالَت المشكلة الاقتصادية تماما. لذا ان السبب الرئيسي لوجود المشكلة الاقتصادية هو الندرة النسبية لعناصر الانتاج (العمل ورأس المال والطبيعة). اما اهم عناصرها :

- 1- تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات (ماذا تنتج وكم تنتج)
- 2- تنظيم الانتاج (كيف تنتج)
- 3- توزيع الانتاج (لمن تنتج)
- 4- تحقيق النمو الاقتصادي

الانظمة الاقتصادية المعاصرة

النظام الاقتصادي هو مجموعة من القواعد والقوانين والمبادئ الاقتصادية يتم من خلالها استخدام الموارد الانتاجية المختلفة واستغلالها لإشباع الحاجات الانسانية وتبرز وظيفة النظام الاقتصادي في اي مجتمع في كيفية مواجهة عناصر المشكلة الاقتصادية في اطار الظروف الاجتماعية والقيم السائدة والاهداف المحددة ويمكن تقسيم الانظمة الاقتصادية المعاصرة الى ثلاثة انظمة بناءا على ملكية الثروة :

- 1- نظام الاقتصادي الحر : من خصائصه :
 - الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (حرية المنتج)
 - آلية وميكانيكية السوق (الاسعار)
 - السعي لتحقيق أقصى ربح ممكن
 - دور الدولة محدود في النشاط الاقتصادي
- 2- النظام الاقتصادي المخطط (الاشتراكي) : من خصائصه :
 - الملكية العامة لوسائل الانتاج
 - سلطة التخطيط المركزي
 - يهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية

- دور الدولة قيادي في النشاط الاقتصادي
3. النظام المختلط : هو نظام يقوم على الجمع بين الملكية الخاصة والملكية العامة ودور الدولة الموجه الرئيسي للنشاط الاقتصادي

النظرية الاقتصادية والقوانين الاقتصادية

يقصد بالنظرية مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تساعدنا على توضيح وتفسير الوقائع الاقتصادية وعلى عمل تنبؤات مستقبلية ، فتبدى بالفرضية ثم الاستنتاجات ، ومن هذه الاستنتاجات يتم وضع القوانين لتوضح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ، أي أنها وصف وتفسير وتحليل للواقع الاقتصادي والتنبؤ به ، بينما يشير القانون الى علاقة سببية بين ظاهرتين اقتصاديتين او اكثر ، وبما انها علمية فهي صحيحة دائما ولكن غير دقيقة .

الحاجات وخصائصها

الحاجة هي مجرد الرغبة في الحصول على وسائل لازمة لوجود الانسان والحفاظ على حياته او لتقدمه ، وللحاجات الاقتصادية بعض الخصائص منها

1. قابلية الحاجة للتعدد .
2. قابلية الحاجة للإشباع .
3. تعدد وسائل اشباع الحاجة الواحدة .

كما يمكن تصنيف الحاجات من حيث طبيعتها الى حاجات مادية وحاجات غير مادية ، فالمادية مثل الحاجة الى المسكن والملابس والغذاء ، اما الحاجات غير المادية فهي الحاجة الى التعليم والثقافة والصحة ...

ويمكن تقسيم السلع الى نوعين :
السلع الحرة : هي سلع متوفرة بكميات كبيرة تفوق مقدار الطلب عليها وليس لها ثمن مثل الهواء والماء .
السلع الاقتصادية : هي السلع التي توجد بكميات محددة او نادرة مقارنة بالطلب عليها ولها ثمن او سعر وتحقق منفعة .

وتنقسم السلع الاستهلاكية الى نوعين :
1 - السلع البديلة : هي تلك السلع التي تتنافس على اشباع حاجة معينة لدى المستهلك كالتشاي والقهوة .
2 - السلع المكملة : هي تلك السلع التي تستخدم معا او تكمل بعضها البعض لإشباع حاجة معينة لدى المستهلك .
استخدم من هنا

التحليل الاقتصادي

ويقصد به تجزئة الظاهرة الاقتصادية موضوع البحث الى العناصر المكونة لها ودراسة العلاقات المتداخلة بين هذه العناصر ، اما اهم انواعه :

1- التحليل الوصفي والتحليل الكمي : اما الوصفي فيعتمد على التفسير والتوضيح اللفظي دون استخدام الرموز والاشكال البيانية والمعادلات ، والكمي هو ذلك التحليل الذي يستخدم اسلوب المعادلات الرياضية والسلاسل الزمنية والنماذج الاقتصادية .

الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي

يقصد بالاقتصاد الجزئي هو دراسة السلوك الاقتصادي للأفراد (المستهلكين والمنتجين) وتحديد الاسعار ، بينما الاقتصاد الكلي يدرس المستوى العام للنشاط الاقتصادي ككل مثل الناتج القومي والدخل والعمالة والتضخم والسياسات الاقتصادية .

طرق البحث الاقتصادي

ان الهدف من البحث العلمي هو الوصول الى حقيقة الشيء موضوع البحث او اكتشاف حقائق جديدة والوصول الى ذلك يتطلب اتباع خطوات معينة تدعى بالتحليل العلمي ، ويعتمد البحث العلمي على طريقتين او منهجين هما :

I الطريقة او المنهج الاستنتاجي او الاستنباطي : تستند في الاساس الى فروض عامة كلية تستنبط منها بطريقة التحليل المنطقي استنتاجات معينة تطبق على حالات خاصة . من العام الى الخاص .

2. الطريقة الاستقرائية او التجريبية : تبدأ بتحديد مجموعة من المعطيات يجري الحصول عليها من التجربة العملية ومن ثم تستعمل كأساس للتعميمات ، وهذه الطريقة تبدأ من الواقع . من الخاص الى العام .

قوى الانتاج وعلاقات الانتاج

يقصد بقوى الانتاج قوة العمل (الفكرية والجسدية) ووسائل الانتاج (ادوات العمل والمواد) ^{لما} ~~والأما~~ علاقات الانتاج فيقصد بها علاقات الملكية ~~أو~~ العلاقات الاجتماعية ~~أو~~ وقوى الانتاج وعلاقات الانتاج يشكلان طريقة او اسلوب الانتاج وتوزيعه كما ان تطور القوى المنتجة هو الذي يحكم تطور علاقات الانتاج وهو الذي يحكم كل التطورات الاجتماعية والسياسية والفكرية .

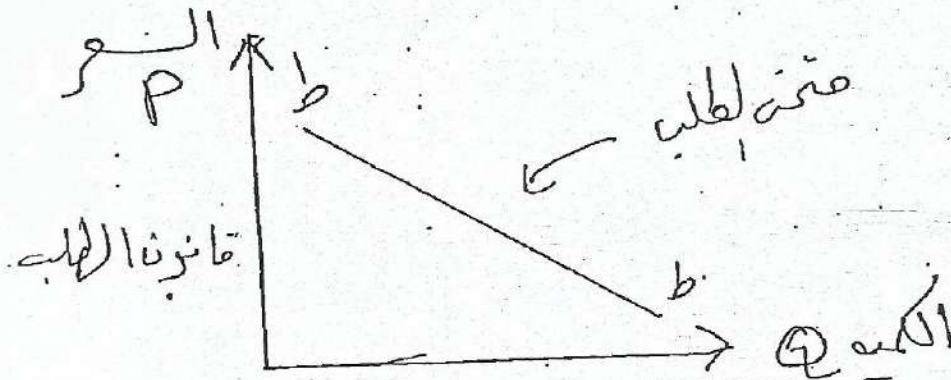
الفصل الاول : نظرية الطلب

مفهوم الطلب : هو كمية السلع والخدمات التي يستطيع الفرد شراؤها من سلعة معينة خلال فترة معينة يتكون الطلب من عنصرين هما عنصر ذاتي ^{منه} وعنصر موضوعي ^{بفكره} العنصر الذاتي : يتمثل بالرغبة ~~أو~~ العنصر الموضوعي ~~بتمثل~~ بالقدرة على الشراء

مفهوم قانون الطلب : هو العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر والعلاقة هنا علاقة عكسية اي ان ارتفاع السعر يقلل الكمية المطلوبة وبالعكس وبافتراض ثبات العوامل الاخرى .

جدول الطلب : هو قائمة بالاسعار والكميات المطلوبة .

منحنى الطلب :
وهذه العلاقة العكسية يمكن ملاحظتها بيانياً " او هندسياً " من انحدار منحنى الطلب السائر الذي ينحدر من اعلى اليسار الى اسفل اليمين :



ولتفسير العلاقة العكسية يوجد سببان هما :

اولاً " اثر الدخل : في حالة ارتفاع سعر السلعة مع افتراض بقاء الدخل النقدي ينخفض دخل المستهلك الحقيقي ولايسمح له الا بشراء كمية اقل من هذه السلعة بالعكس في حالة انخفاضها

ثانياً " اثر الاحلال : في حالة ارتفاع سعر السلعة (مع بقاء اسعار السلع البديلة ثابتة) يجعل هذه السلع ارخص نسبياً من السلعة التي ارتفع سعرها لذا نجد المستهلك يقلل من استهلاكه لهذه السلعة وبالعكس في حالة انخفاض سعر السلعة فان هذه السلع تصبح اغلى نسبياً من السلعة التي انخفض سعرها لذا يحاول المستهلك ان يحصل على المزيد منها والتقليل من السلع الاخرى .

العوامل المؤثرة على الطلب

1. السعر : كلما ارتفع السعر لسلعة معينة ينخفض الطلب عليها وبالعكس والعلاقة هنا علاقة عكسية

2. الدخل النقدي : كلما يرتفع او يزداد الدخل النقدي للمستهلك تزداد الرغبة في شراء سلع اكثر من السابق عند نفس السعر

اي يزداد طلبها وبالعكس والعلاقة هنا طردية بين الكمية المطلوبة والدخل النقدي...

3. اسعار السلع الاخرى (البديلة والمكملة) :

أ. بالنسبة للسلع البديلة: اذا ارتفع سعر سلعة بديلة لسلعة معينة سوف يؤدي الى زيادة الطلب على هذه السلعة وبالعكس اي ان العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة واسعار السلع البديلة هي علاقة طردية مثل الشاي والقهوة.

ب. بالنسبة للسلع المكملة: اذا ارتفع سعر سلعة مكملة لسلعة معينة سوف يؤدي الى انخفاض الطلب على هذه السلعة اي ان العلاقة بينهما علاقة عكسية اي ان العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة واسعار السلع المكملة لها علاقة عكسية مثل السيارات والاطارات.

4. ذوق المستهلك: ان التغيرات في ذوق المستهلك لصالح اي سلعة تؤدي الى زيادة الطلب عليها عند اي ثمن وبالعكس. وترتبط هذه الظاهرة بشكل خاص بالمستهلكين من ذوي الدخل المرتفعة والمتوسطة.

استثناءات قانون الطلب

1. حالة السلع الدنيا: ونقصد بالسلع الدنيا: اي سلعة تحتل نسبة عالية من انفاق المستهلك مثل البطاطا والملابس الرخيصة. ان انخفاض ثمن هذه السلع يؤدي الى انخفاض الكمية المطلوبة منها وبالعكس صحيح.

2. حالة سلع الاغنياء الفاخرة: وتمتاز هذه السلع بكونها مرتفعة الثمن وان الطلب عليها ينبع اساسا من الرغبة في التفاخر او المباهاة مثل الجواهر الثمينة والتحف النادرة لذا فان ارتفاع ثمن هذه السلع يؤدي الى زيادة الطلب عليها وبالعكس صحيح.

طلب السوق

يمثل الطلب السوقي على سلعة معينة بأنه مجموع طلب الافراد على هذه السلعة في فترة زمنية معينة .

انواع الطلب

هناك ثلاثة انواع من الطلب :

1 - طلب مشتق : وهو الطلب الذي ينشأ نتيجة للطلب على سلعة او خدمة اخرى . مثل مادة الطحين لغرض الحصول على الخبز .

2 - طلب مشترك : يحدث عندما تطلب سلعتان او اكثر معا في الوقت نفسه . مثل مادة الرمل تطلب معها سمات وحصي .

3 - طلب مركب : وهو الطلب الكلي على سلعة معينة عندما تطلب هذه السلعة لعدة اغراض مثل مادة الفحم .
تستخدم كمية اسكر المارح

انواع الطلب حسب درجة المرونة

1 - الطلب المرن نسبيا : تتغير الكمية المطلوبة من السلعة بمعدل يفوق نسبيا " التغير في سعرها .

2 - الطلب غير المرن نسبيا : تتغير الكمية المطلوبة من السلعة بمعدل اقل نسبيا " من التغير في سعرها .

3 - طلب احادي المرونة : تتغير الكمية المطلوبة من سلعة معينة بمعدل يساوي معدل التغير في سعرها .

4 - طلب عديم المرونة : اذا كان التغير في السعر لن يؤدي الى تغير في الكمية المطلوبة .

5 - طلب ما لانهازي المرونة : اذا كان التغير ضئيل او صغير جدا " في السعر يؤدي الى تغير ما لانهازي في الكمية المطلوبة .

مرونة الطلب

هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في المتغيرات المستقلة في هذه الكمية وهي السوق والدخل وأسعار السلع الأخرى .
وهناك ثلاثة أنواع من المرونة هي :

1. مرونة الطلب السعرية .
2. مرونة الطلب الدخلية .
3. مرونة الطلب المتقاطعة .

1. مرونة الطلب السعرية : علاقتها بين كمية إخطوية واسلعة إخطوية
هي درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر أي التغير النسبي في الكمية المطلوبة للتغير النسبي في السعر .

$$\text{تأثير} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في السعر}} = \frac{\Delta Q \cdot P}{\Delta P \cdot Q}$$

$$= -1.8 > 1 \text{ طلب مرن (سلعة كفاية)}$$

$$= -0.8 < 1 \text{ طلب غير مرن (سلعة ضرورية)}$$

$$\frac{\Delta K}{K} \div \frac{\Delta S}{S} = \frac{\Delta K \times S}{K \times S}$$

مثال/ ارتفع سعر سلعة معينة من 100 الى 125 وتبعاً لذلك تغيرت الكمية المطلوبة من 1000 الى 600 ، جد مرونة الطلب السعرية وحدد نوع السلعة ؟

$$\frac{\Delta K \times S}{K \times S} = \frac{25 = 100 - 125 = \Delta S}{400 = 1000 - 600 = \Delta K}$$

السعر الأصلي = 100 ، والكمية الأصلية = 1000

$$\frac{100 \times 400}{25 \times 1000} = 1.6$$

$$\frac{40}{25} = 1.6$$

م = 1.6 < 1
بما ان معامل المرونة اكبر من الواحد فان السلعة كمالية والطلب مرن

مثال/ ازداد سعر سلعة معينة من 4 الى 5 وتغيرت الكمية من 15 الى 12 ،
جد معامل المرونة ، وحدد نوع السلعة ؟

الحل /

$$\Delta S = 5 - 4 = 1$$

$$\Delta K = 15 - 12 = 3$$

$$\frac{4 \times 3}{15 \times 1} = 0.8$$

م = 0.8
وبما ان معامل المرونة اقل من الواحد فان السلعة ضرورية

المرونة الداخلية (النقدية)

هي درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل النقدي اي هي حاصل قسمة التغير النسبي في الكمية المطلوبة على التغير النسبي في الدخل النقدي .

$$\text{مرونة الطلب المطلقة} = \frac{\Delta Q \cdot N}{\Delta N \cdot Q}$$

$$\frac{\Delta K \times N}{\Delta N \times K} = M$$

مثال / ارتفع دخل شخص من 200 الى 250 وتبعاً لذلك زادت الكمية المطلوبة من 20 الى 30 كغم ، جد المرونة الدخلية ، وحدد نوع السلعة ؟

الحل/

$$\Delta K = 20 - 30 = 10 , \Delta N = 200 - 250 = 50$$

الكمية الاصلية = 20 ، والدخل الاصلية = 200

$$= \frac{\Delta Q \cdot N}{\Delta N \cdot Q}$$

$$\frac{\Delta K \times N}{\Delta N \times K} = M$$

$$200 \times 10$$

$$20 \times 50$$

$$2000$$

$$1000$$

= 2 الطلب مرن والسلعة غير ضرورية (كمالية)

ملاحظة/ المرونة السعرية تكون اشارتها سالبة لأنها تعكس العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة والمرونة الدخلية اشارتها موجبة لأنها تعكس العلاقة الطردية بين الكمية المطلوبة والدخل النقدي .

المرونة المتقاطعة :

هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في سعر سلعة اخرى (بديلة او مكملة)

$$\text{مرونة التقاطع} = \frac{\Delta Q_x \cdot P_y}{\Delta P_y \cdot Q_x}$$

$$\Delta P_y \cdot Q_x$$

$$= (+) \text{ بديلة}$$

$$= (-) \text{ مكملة}$$

$$\Delta K \times A \times S \times B$$

$$= M$$

$$\Delta S \times B \times K \times A$$

مثال/ ارتفع سعر سلعة معينة من 2 دينار الى 4 دينار وتبعاً لذلك
تغيرت الكمية المطلوبة من سلعة اخرى 2 كغم الى 3 كغم ، جد المرونة
المتقاطعة وحدد نوع السلعة ؟

الحل/

$$\Delta ك = 2 - 3 = 1$$

$$\Delta س = 2 - 4 = 2$$

$$ك = 2 \text{ كغم} ، س = 2$$

$$\Delta ك \times س = 2$$

$$\frac{\Delta ك \times س}{س \times ك} = م$$

$$\frac{2 \times 1}{2 \times 2} =$$

$$2 \times 2$$

$$2 \times 2$$

$$0.5 =$$

وبما ان الاشارة موجبة فان السلعة بديلة

العوامل المؤثرة على المرونة

ان سبب اختلاف مرونة الطلب من سلعة لإخرى يعود الى العوامل التالية

1. مدى توفر البدائل : ان وجود بدائل لسلعة معينة يجعل مرونة الطلب

عليها أكبر من السلعة التي لا يوجد لها بديل .

2. نسبة الانفاق على السلعة : اذا كان الانفاق على السلعة يشكل نسبة

عالية من الدخل فان الطلب يكون مرناً وبالعكس .

3. نوع واهمية السلعة : السلع الضرورية تكون مرونة الطلب عليها

منخفضة او الطلب عليها غير مرز اي ان الكمية المطلوبة منها لا

تتأثر كثيراً عن تغير سعرها وعلى العكس بالنسبة للسلع الكمالية

4. الفترة الزمنية : تتغير مرونة الطلب تبعاً لطول الفترة الزمنية

وعلى العموم يكون الطلب أكثر مرونة كلما كنت الفترة الزمنية

اطول .

اهمية المرونة

للمرونة اهمية خاصة في الدراسات الاقتصادية نظرا!! لتعدد مجالات استخدامها ، حيث ان المرونة تستخدم في :

1. السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) : مثلا من فرض ضريبة معينة ينبغي التعرف على مرونة الطلب على السلعة التي ستفرض الضريبة عليها فإذا كان الطلب على هذه السلعة مرنا" فإن فرض الضريبة في هذه الحالة لا يحقق هدفه بزيادة الإيراد ، اما إذا كان الطلب على هذه السلعة غير مرن فإن فرض الضريبة سيحقق اهدافه .

2. التخطيط : إذا كانت الخطة تهدف الى رفع الدخل الفردي فإن هذا يعني ان الطلب على السلع سيزداد وبنسب متفاوتة تبعا" لطبيعة المرونة الدخلية وهذا يتطلب الاستعداد لزيادة الانتاج او الاستيراد.

3. التمييز الاحتكاري : يستطيع المحتكر ان يميز بين سوقين لمنتجاته حسب مرونة الطلب عليها فيفرض سعرا" اعلى في السوق التي تقل درجة المرونة فيها واسعار اقل في السوق ذات المرونة العالية .

نظرية سلوك المستهلك (المنفعة)

المنفعة : قدرة الشيء على إشباع الحاجة **حاجه**

ان اساس النظرية هو ان المستهلك لديه رغبات او حاجات عديدة و يحاول الحصول على أقصى إشباع ممكن بدخله المحدود و بالأسعار السائدة للسلع و الخدمات ، و تقوم هذه النظرية على الافتراضات الآتية :-

١- ان سلوك المستهلك يتصف بالعقلانية او الرشادة و يسعى الى تحقيق أقصى منفعة ممكنة .

٢- ان لدى المستهلك دخول نقدية محدودة و معلومات كاملة عن السوق و الاسعار .

٣- ان المستهلك يستطيع ان يقيس مقدار المنفعة التي يحصل عليها عدديا .

٤- ان منفعة كل سلع مستقلة عن منفعة السلع الأخرى .

المنفعة الكلية و المنفعة الحدية

المنفعة الكلية : مقدار الإشباع الكلي الذي يحصل عليه المستهلك من استهلاكه

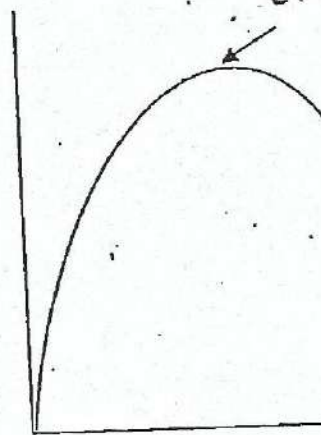
سلعة او خدمة معينة في فترة زمنية معينة ، و المنفعة الكلية تتزايد

مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة ، و لكن بمعدل متناقص

التي ان تبلغ أقصى حد لها بعدها تبدأ بالتناقص و الشكل التالي يبين

منحني المنفعة الكلية .

المنفعة



المنفعة
ر. ك. م.

المنفعة الحدية

هي منفعة الوحدة الاخيرة المستهلكة من السلع او هي مقدار التغير في المنفعة الكلية الناجم عن استهلاك وحدة اضافية واحدة من السلع .
ويوضح الجدول التالي العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية ومنه يظهر بان المنفعة الكلية هي مجموع المنافع الحدية فكلما زادت الكمية المستهلكة ارتفعت المنفعة الكلية ولكن الى حد معين بعدها تبدأ بالتناقص وعند الوحدة السادسة من السلعة نجد ان المنفعة الكلية لن تتغير وهذا يعني ان المستهلك وصل الى نقطة او حد الاشباع

لذلك يشير قانون تناقص المنفعة الحدية : في ظل ثبات العوامل الاخرى فان مقدار المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه لوحدات من السلعة سوف تتناقص مع زيادة عدد الوحدات المستهلكة من هذه السلعة خلال فترة زمنية معينة .

الكمية	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
١	١٠	١٠
٢	١٨	٨
٣	٢٤	٦
٤	٢٨	٤
٥	٣٠	٢
٦	٣٠	٠
٧	٢٨	٢ -
٨	٢٤	٤ -

يوضح الشكل أعلاه بأن فائض المستهلك عند السعر (P) يساوي المساحة (A + B + C) وعند ارتفاع السعر إلى (P2) ينخفض فائض المستهلك بمقدار المساحة (C) كنتيجة لانخفاض المنفعة الكلية المتحققة من السلعة X الناتج عن انخفاض عدد الوحدات المشتراة من السلعة X وعند ارتفاع السعر إلى P3 يلحصر فائض المستهلك في المساحة المتمثلة بالرمز A.

أهم الانتقادات التي تعرضت إليها نظرية المنفعة:

1- افترضت نظرية المنفعة سلوك المستهلك شديد أي يتصف بالعقلانية أي يحاول اشباع أكبر قدر ممكن من حاجاته المتعددة بحدود دخله المحدود وضمن الأسعار السائدة للسلع والخدمات وبالتالي افترضته بينه يعيش بمنعزل عن الوسط الاجتماعي بالإضافة إلى أنه يتأثر بالدعاية والإعلان.

2- افترضت إن منفعة كل السلعة مستقلة عن منفعة السلع الأخرى وبهذا ستبعدت الأثر المتقاطع وهو أثر كل سلعة على سلعة أخرى سواء كانت بيلة أو مكملة.

افترضت إن المنفعة قابلة للقياس الكمي وبالعكس فإن المنفعة هي تقدير بصي يختلف من شخص لآخر.

٤- عدم قابلية قياس النقود وكذلك المنفعة الحدية للدخل .
 النظرية الحديثة لسلوك المستهلك (منحنيات السواء)

في ظل الانتقادات التي وجهت إلى تحليل المنفعة الحدية (النظرية الكلاسيكية) القائم على أساس التحليل الفردي للمنفعة جاءت هذه النظرية لتعطي صورة توضيحية لأذواق المستهلك و اختياراته و تقوم على الافتراض التالي (هو إن الأفراد قادرون على تحديدها إذا كانت أي مجموعة من السلع تعطي إشباع أكبر ، أو أقل / يساوي) لما تعطيه أي مجموعة سلعية أخرى ، بمعنى آخر ترتيب سيلم تفضيلات المستهلك من المجاميع الأكثر إشباعا إلى الأكثر إشباعا .

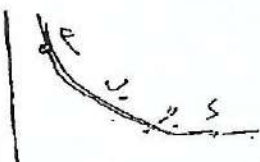
منحني السواء : مجموعة من النقاط تمثل كل نقطة منها مجموعة سلعية تتساوى بالإشباع / من وجهة نظر المستهلك مع مجموعة سلعية أخرى تمثلها نقطة أخرى على المنحني نفسه وكما بين في المثال التالي

نفترض ان المستهلك يفضل بين مجموعات سلعية من التفاح و البرتقال فقط

المجموعة	البرتقال	التفاح كغم
أ	2	7
ب	3	5
ج	6	3
د	8	2

لذا فان مستوى الإشباع الذي يحصل عليه عند النقطة و (أ) هو نفس مستوى الإشباع الذي يحصل عليه في النقاط الأخرى وكما هو واضح في الشكل أعلاه

التفاح
 البرتقال



خواص منحنيات السواء

١- كلما ابتعد منحنى السواء عن المخورين كان دليل على انه يمثل مقدار اكبر من

الإشباع و المنفعة .

٢- منحنى السواء سلبي الاتجاه أي انه ينحدر من اليسار إلى أسفل اليمين وذلك

يعكس قانون الإحلال الحدي المتناقض والذي يقوم على تنازل متناقضين من سلعة

أخرى .

٣- منحنيات السواء محدبة باتجاه نقطة الأصل .

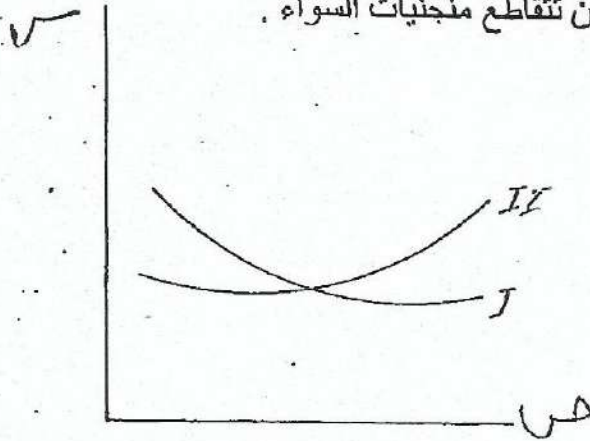
٤- لا يمكن لمنحنيات السواء ان تتقاطع مع بعضها وذلك لان جميع النقاط الواقعة

في نفس المنحني تمثل كميات مختلفة من سلعين وهذه الكميات المختلفة تحقق نفس

الإشباع وكل منحنى سواء يعبر عن مستوى اشباع مختلف عن مستوى إشباع

مختلف عن مستوى الإشباع الذي يحققه منحنى اخر ويزداد مستوى الإشباع كلما

ابتعدنا عن نقطة الأصل ولذلك لا يمكن ان تتقاطع منحنيات السواء .



المعدل الحدي للإحلال

هو المعدل الذي يقيس كمية السلع (ص) الذي يرغب المستهلك التنازل عنه

ليحصل على وحدة إضافية من السلع س مع استمرار بقاءه على نفس منحنى السواء ،

و لما كانت منحنيات السواء ^{محدبة} ^{سلبي} ^{الاتجاه} ^{منحني} ^{متناقض} ^{الحدود} ^{الاتجاه} ^{نقطة} ^{الأصل} فان

هذا يتضمن المعدل الحدي لإحلال س مقابل ص يتناقص أي يتناقص هذا المعدل

كلما تحرك الفرد إلى الأسفل مع منحنى السواء .

$$\frac{\Delta \text{ص}}{\Delta \text{س}} = \frac{\text{التغير في كمية ص}}{\text{التغير في كمية س}}$$

ما هو العرض



يعرف العرض من سلة معينة بأنه تلك الكمية التي يكون المنتجون (البائعون) مستعدين لبيعها في السوق عند سعر معين وفي زمن معين مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها.

قانون العرض Lower of supply

يستجيب المنظمون و المنتجون في ظل ظروف قياسية للتغيرات في سعر سلة معينة فيزداد دافعهم للإنتاج مع ارتفاع السعر و يدخل منتجون جدد إلى السوق و يبدأون بعرض السلع و يتوسع القدامى المنتجين بإنتاجهم القائم فيزداد إنتاج السلع نتيجة لذلك و عند الحديث عن العرض لا بد من الحديث عن مدة زمنية لأنها ضرورية إذ أن

الكمية المعروضة تختلف من مدة زمنية إلى أخرى.

و على ضوء ما سبق يمكن صياغة قانون العرض الآتي (بافتراض ثبات العوامل الأخرى ، فإن العلاقة بين الكمية المعروضة من سلة ما وسعرها هي علاقة طردية) .

جدول العرض

هو العلاقة بين الاسعار و كميات سلة معينة في سوق معينة ، وفي مدة زمنية معينة ، و تكون الكمية معتمدة على السعر ، و ان المتغيرات الأخرى التي تؤثر على الكمية تبقى ثابتة ، ومن هذه العوامل يجب ان تؤخذ في الحسبان اسعار السلع القريبة ذات العلاقة بالسلعة التي نحن نصدرها فعرض اللحوم مثلا يتأثر بأسعار العلف ، وعموما فان العرض منتج ما يتأثر بأسعار المنتجات الأخرى ، كما يمكن لعرض السلعة ان يتأثر بواسطة توقعات البائعين للأسعار المستقبلية ، و خلال الاجل الطويل تسبب التغيرات التكنولوجية تغيرات في التكاليف ، التي بدورها تؤثر على العرض ، كما ان عرض كثير من السلع يتأثر بقوى مثل المناخ و الاحداث العرضية المؤقتة كما في المنتجات الزراعية .

عرض

(1)

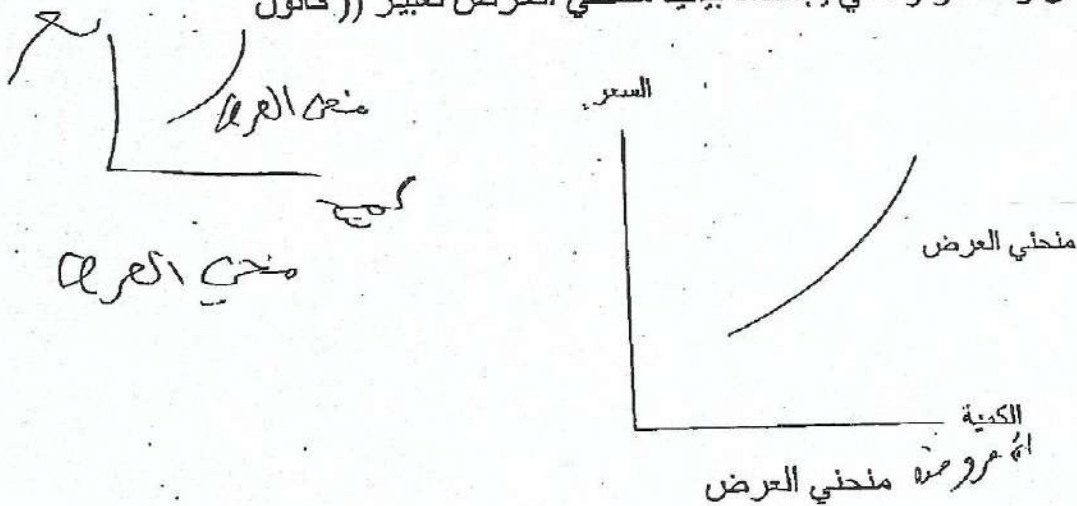
جدول العرض

٤٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٨٠٠	٩٠٠	١٠٠٠	السعر (دينار)
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	الكمية (طن)

في الجدول العرض السابق ، نرى بأنه كلما كان سعر السلعة منخفضا ، كانت الكمية المعروضة منها من قبل المنتج اقل ، ان هذه العلاقة المباشرة بين السعر و الكمية تنعكس في الميل الموجب لمنحني العرض .

منحني العرض Supply curve

يرتفع من اليسار الى اليمين ، ليعبر عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من السلعة كمتغير تابع و سعرها كمتغير مستقل ، و عندها يكون العرض دالة متزايدة للسعر ($Q = f(p)$) ويكون ميل المنحني موجب ، و يطلق على العلاقة الطردية بين العرض و السعر و التي يجسدها بيانيا منحنى العرض تعبير ((قانون العرض)) .



وفي بعض الحالات الاستثنائية يأخذ منحنى العرض شكلا مخالفا لشكله العادي ، فينحدر من اعلى اليسار الى اسفل اليمين ليعبر عن علاقة عكسية بين الكمية

المعرضة من السلعة و سعرها ، و يتحقق هذا على الاخص عندما يريد المنتج او البائع ان يحصل على دخل معين نتيجة لبيع سلعته في السوق فلو وجد ان السعر المتحقق فعلا اقل من ذلك الذي كان يتوقعه فانه يعمد الى زيادة الكمية التي يعرضها للبيع ، وذلك بالقدر الضروري كي يحصل على الدخل الذي يريده نفسه ، و كلما ازداد انخفاض السعر كلما زادت الكمية التي يعرضها من السلعة ، و غالبا ما يتحقق هذه الحالة الاستثنائية لمنحني العرض عندما تكون السلعة المعروضة هي المصدر الوحيد او الاساسي لحصول المنتج او البائع على دخله ، كما هو الحال بالنسبة الى العامل مثلا .

العوامل المؤثرة في العرض Factors determining an supply

تتأثر الكمية المعروضة من سلعة معينة بعوامل متعددة بالإضافة الى سعر السلعة المعروضة و هذه العوامل هي :-

١ - اسعار السلع الاخرى: ان ارتفاع اسعار السلع الاخرى ، مع بقاء سعر السلعة ثابتا ، يغري منتجي السلعة الى التحول نحو إنتاج تلك السلع ، لانها اكثر ربحا من السلعة التي ينتجونها و الاثر لذلك سيكون انخفاض عرض السلعة التي كان هؤلاء المنتجون ينتجونها قبل تحولهم عنها ، و يحصل العكس عند انخفاض اسعار الاخرى ، مع ثبات سعر السلعة ، فان العلاقة بين تغير اسعار السلع الاخرى و الكمية المعروضة من سلعة معينة هي علاقة عكسية .

اسعار العوامل الانتاج: تتأثر تكاليف الانتاج باسعار عوامل الانتاج فارتفاع بعض او كل اسعار عوامل الانتاج يقود الى ارتفاع تكاليف الانتاج ، هذا الارتفاع في ظل سيادة سعر معين للسلعة المنتجة يعني تقليل الارباح ، وهذا ما دفع المنتجين الى تقليل عرض السلعة ، و يحصل العكس عند انخفاض اسعار عوامل الانتاج ، اذ تقلل التكاليف عند السعر المعين فتزداد الارباح ، ما يدفع المنتجين الى زيادة عرض تلك السلعة .

Supply

المعرفة و المستوى التكنولوجي يؤثر المستوى الفني للانتاج من خلال سريان تأثيره الى تكاليف انتاج السلعة ، و منذ القدم و حتى الوقت الحاضر كانت التكنولوجيا سببا في زيادة عرض السلع .

رغبة المنتجين في الاحتفاظ بالسلعة : ان زيادة رغبة المنتجين في الاحتفاظ بالسلعة يعني تقليل عرضها ، و تبرز هذه الرغبة في القطاع الزراعي ، في حالة السلع التي يود المزارعون المنتجون لها في الاحتفاظ بها لاستهلاكهم الذاتي ، لذا فان عرض السلعة يتناسب تناسباً عكسياً مع رغبة المنتجين في الاحتفاظ بها .

الإعانات و الضرائب : ان رغبة الحكومة في التأثير على عرض سلعة معينة يدفعها الى التداخل من خلال الضرائب و الإعانات التي تفرض او تقدم لمنتجاتها ، فاذا رغبت الحكومة بزيادة عرض سلعة معينة ، فانه تعتمد الى تقديم اعانات لمنتجاتها ، و بالتالي فالحكومة تتحمل جزء من التكاليف التي تضاف الى الارباح التي يحصل عليها منتجو تلك السلعة ، و هو ما يعني ان عرض السلعة سوف يزيد مع زيادة الإعانات المقدمة لمنتجي سلعة معينة .

اما اذا رغبت الحكومة في تقليص عرض سلعة معينة ، فانها تعتمد الى زيادة الضرائب المفروضة على منتجي تلك السلعة عند سعر معين ، وبالتالي فان المنتجين سيقفلون من عرضهم عند عدم ارتفاع سعرها .

الزمن : تحتاج بعض السلع الى مرور مدة زمنية معينة لانتاجها ، مثل معظم المحاصيل الزراعية لذا فان عرض السلعة لا يستجيب مباشرة في حالة ارتفاع سعرها .

ويمكن كتابة دالة العرض بصورة رياضية بالشكل الاتي :

$$Q_s = f(p, p_r, p_f, T_e, T_a, S, T)$$

اذ ان :

Q_s = الكمية المعروضة .

P = سعر السلعة نفسها .

P_r = اسعار السلع الاخرى .

ما هو السعر المراد بالسعر
بالكمية المعروضة

عرض Supply

P_f = اسعار عناصر الانتاج .

T_e = التقدم التكنولوجي و مستوى المعرفة .

T_a = الضرائب .

S = الاعانات .

T = الزمن .

Elasticity of supply مرونة العرض

تعرف مرونة العرض بكنها درجة استجابة الكمية المعروضة للتغير في سعر السلعة و تقاس بالتغير النسبي في الكمية المعروضة مقسوماً على التغير النسبي في السعر أي ان

تتأثر مرونة العرض تأثراً كبيراً بأكبر مما هو الحال بالنسبة لمرونة الطلب اذ يزداد العرض مرونة مع طول المدة الزمنية لذا فان العرض خلال مدة قصيرة جداً يكون عديم المرونة و كلما تغير السعر فان الكمية المعروضة لا تتغير و مع طول المدة الزمنية يكمن لعارضين ايجاد نوع من التسويات الكاملة فان التغير في السعر سيؤدي الى تغير اكبر في الكمية المعروضة بمعنى ان العرض يكون مرناً .

انتقال منحنى العرض

ان قرارات المنتجين تنعكس في منحنى العرض مع افتراض ثبات العوامل

الاخرى فان منحنى العرض يوضح رغبة المنتجين لعرض منتج ما عند مستويات

سعرية مختلفة و مع ذلك فان السعر ليس هو العامل الوحيد الذي يؤخذ المنتجون في

الإعتبار ذلك ان التكاليف لها اهميتها ايضا في هذا المجال فالانتاج يتطلب استخدام موارد نادرة (العمل و الآلات و الارض) و المباني و المواد الخام و ليس ثمة رأي ان استخدام هذه الموارد يحمل العارضين تكلفة كما هو الحال بالنسبة للطب فانه من الاهمية بامكان ان نفرق بين التغير في الكمية المعروضة و التغير في العرض .

(ويقصد في التغير في الكمية المعروضة التحرك على منحنى العرض فيشير الى الانتقال من نقطة الى اخرى على المنحنى نفسه نتيجة لتغيير سعر السلعة مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها عندما تتغير العوامل التي اعتبارناها ثابتة يتحول منحنى العرض بكامله فاذا افترض حدوث تحسن في التكنولوجيا (بحيث تنخفض تكاليف الانتاج للمنتج) فان منحنى العرض ينتقل الى الاسفل و هو ما يعني الزيادة في العرض ذلك ان المنتج سيقوم بعرض كميات اكبر في السعر نفسه . و يحدث العكس نتيجة نقص العرض و حدوث عجز في المعروض من السلعة نتيجة لظرف معين فيتقل منحنى العرض و النتيجة التي يقوم بها المنتجون برفع السعر و يبقى العرض متاحا للقادرين على رفع السعر الاعلى .

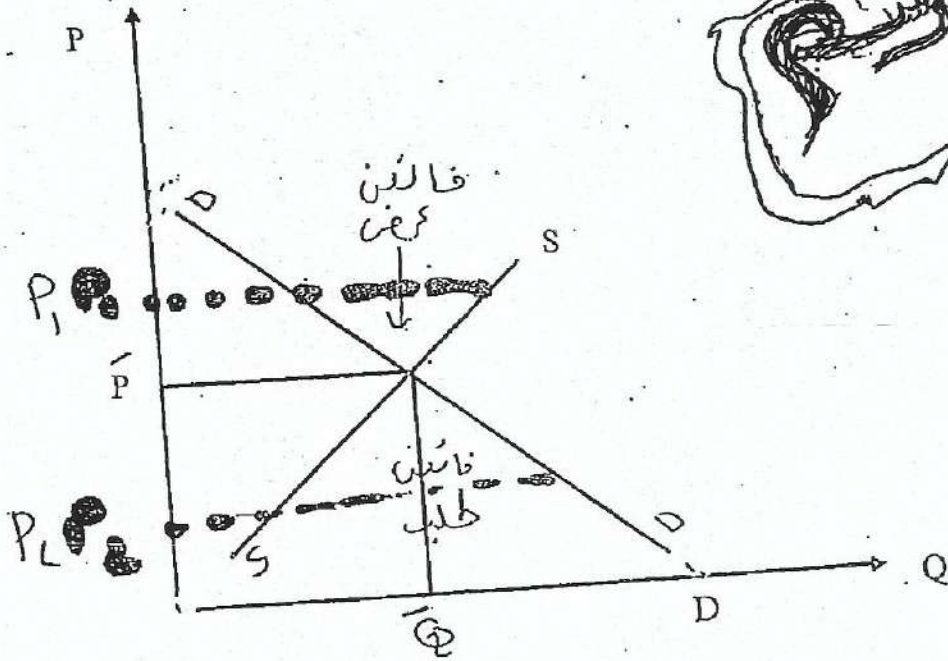
تفاعل قوى الطلب والعرض في السوق

Equilibrium (التوازن)

التوازن Equilibrium

هو تفاعل عدة عوامل فيما بينها بحيث ينتج عن ذلك حالة من الاستقرار أو السكون والتوازن بمعنى آخر تفاعل قوى العرض والطلب فينتج عن ذلك تحديد سعر التوازن وكمية التوازن.

نفترض ان السعر ارتفع عن سعر التوازن الى ان وصل الى p_1 ففي هذه الحالة يكون العرض اكثر من الطلب بمعنى ان هناك فائض عرض وهذا يؤدي الى انخفاض السعر الى السعر الأصلي p ثم نفترض الحالة المعاكسة ان السعر انخفض الى ان p_2 ففي هذه الحالة يكون الطلب اكثر من العرض أي هناك فائض طلب يؤدي الى ارتفاع السعر وصولاً الى السعر التوازني.



نظرية الإنتاج و التكاليف

تعريف الإنتاج

هو ذلك الجانب من النشاط الاقتصادي الذي يمارسه المجتمع لإعداد الموارد لتكون

صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية والمتمثل في مجموعة من السلع والخدمات التي

تخرجها العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة . أن الهدف الأساسي من الإنتاج

هو خلق المنفعة أو زيادتها وبالتالي تلبية الحاجات المتعددة لأفراد المجتمع .

كما أن زيادة معدلات الإنتاج تؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية

للأفراد وتساهم في تقدم وتطور أي مجتمع . ويتكوّن الإنتاج من أربعة عناصر

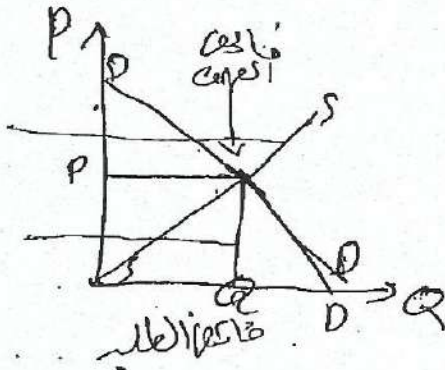
أساسية هي العمل ورأس المال والأرض والمنظم .

الربح الاقتصادي والربح المحاسبي

الربح العادي = مكافأة عنصر التنظيم و يعد من التكاليف

الربح الاقتصادي = الإيرادات الكلية - التكاليف الكلية

الربح المحاسبي = الإيراد - التكاليف الصريحة



الإنتاج و الفترات الزمنية

و هنا نميز بين فترتين :-

١- المدى القصير :

و هي الفترة التي يمكن للمنشأة الاقتصادية تعديل حجم الإنتاج من خلال

تحكمها بعناصر الإنتاج المتغيرة فقط "المواد الخام ، الوقود ، العمل ... الخ" ولكنها

لا تستطيع تعديل عناصر الإنتاج الثابتة .

٢- المدى الطويل :

هو الفترة التي تسمح للمنشأة بإجراء أي تغيير ترغب فيه بما فيها حجمها

وقدرتها الإنتاجية .

عوامل الانتاج

١. الأرض :-

أن المفهوم الاقتصادي للأرض يستعمل للتعبير عن القوى والموارد الطبيعية التي تستخدم في العملية الإنتاجية ، وتشمل سطح الأرض وما فوقها وتحتها من ثروات مادية ومعنوية ونباتات طبيعية .

وتعتبر الأرض من أهم الموارد الاقتصادية فليها يعيش الإنسان ويقوم بنشاطه ومنها يستمد معظم حاجاته من مأكله ومشربه ومسكنه ، ويمكن تحديد استعمالات الأرض بصورة عامة في المجالات التالية :-

١. زراعة المحاصيل
٢. استعمالها للمراعي
٣. الغابات
٤. استخراج المعادن
٥. استعمالها للتسليه
٦. استعمالها للسكن
٧. طرق ومواصلات
٨. اقامة منشآت صناعية وتجارية

٢. خصائص الأرض :-

١. صعوبة زيادة عرضها (أي عرضها محدود) فهي محدودة المقدار لكل قطر من اقطار العالم .

٢. الأرض هبة الخالق لعباده ، وهذا يعني أن الأرض لم ينتجها الإنسان .

٣. دوامها وعدم قابليتها للفناء فهي دائمة البقاء .

٤. تمتاز الأرض بشباتها وعدم قابلية تحويلها من مكان لأخر كما هو الحال في

بقية العناصر الإنتاجية الأخرى .

٥. التفاوت والتدرج في نوعيتها .

٦. تعد أهم حاجة من حاجات الإنسان وهو الغذاء .

وعلى الرغم من اعتقاد البعض . بأن الأرض ثابتة من حيث الكم والنوع

لكن التقدم التكنولوجي اتاح فرصة زيادة مساحة الأرض كما وتخصيها

لوصيا" وذلك من خلال مشاريع الري والبزل وأستصلاح الأراضي ومن

~~خلال الأسمدة والمخصبات~~

٢. العمل

أكد الاقتصاديون أهمية العمل ، فقد بين آدم سميث بأن ثروة العالم بأجمعها اكتسبت اصلا" بالعمل والمقصود بالعمل كل جهد انساني فكري وعضلي يبذل بصورة مباشرة عن وعي وأرادة في انتاج السلع والخدمات ويساهم في تحقيق منفعة جديدة .

تقسيم العمل : يقصد به تقسيم العملية الانتاجية الى عدة عمليات جزئية (بمايسمى خطوط الانتاج) علما" ان يتخصص كل عامل في القيام بعملية جزئية واحدة وأن زيادة درجة تقسيم العمل تؤدي الى زيادة المقدره على الانتاج وهناك اسباب عديدة يمكن ان تفسر ذلك منها ان زيادة تقسيم العمل تساهم في زيادة المهارة نظرا" لتبسيط الأعمال المطلوب اجراؤها من قبل العامل ويوفر ايضا" امكانية تنظيم العمل على نحو افضل سواء من حيث التتابع أو الاشراف اضافة الى ذلك فان تقسيم العمل يؤدي الى توفير الوقت وتقليل الأهدار والضايح نتيجة تغيير المهام التي يقوم بها العامل .

عرض العمل : يقصد عدد الأيدي العاملة المتمثلة بالجهد المعروض فعلا" أو المستعد للعمل خلال فترة زمنية معينة . وهو يمثل ذلك الجزء من المجموع الكلي

.....
ان السكان الذي تقع اعمارهم ما بين (١٥-٦٥) سنة ويسمى بالسكان الفعال اقتصاديا"
أو القوة البشرية أو القوة العاملة .

٣. رأس المال :

يقصد به كافة وسائل الإنتاج المادية المنتجة من قبل الإنسان والتي تستعمل في العملية الإنتاجية ويشمل المباني والأبنية والمكينات والمعدات والآلات ووسائل النقل وأنواع الوقود والمواد الأولية . وتبرز أهمية رأس المال بأعتباره المحور الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية وجوهر عملية بناء الطاقة الإنتاجية للأقتصاد في أي مجتمع .
ويعد بمثابة الأساس المادي للتنمية وأعادة بناء الأقتصاد القومي .

- اشكال رأس المال : توجد عدة تقسيمات لرأس المال من حيث نوع الملكية والخصائص المادية والأقتصادية فهناك رأس المال العيني والنقدي ورأس المال المملوك والمقترض ورأس مال بشري ورأس مال مادي .

وأهم تلك التقسيمات هو رأس مال ثابت ورأس مال متداول :

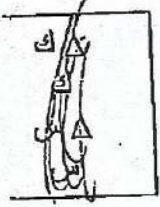
أ. رأس المال الثابت : ويضم كافة التجهيزات والآلات والمباني التي يتحمل المنتج تكاليفها كاملة والتي لا بد من دفعها سواء أنتج المشروع أم لم ينتج .

ب. رأس المال المتداول (العامل) : ويشمل المواد الخام والسلع نصف المصنوعة والمخزون من السلع تامة الصنع وهو دالة للإنتاج ، ويتحول الى شكل آخر غير الذي كان عليه أولاً .

تكوين رأس المال (التراكم)

أن تكوين رأس المال يعني في جوهره الأمتناع من استهلاك جزء من الإنتاج الجاري وتحويله الى أصول رأسمالية تعطي عائدا " دائما" ويتكون رأس المال عن طريق

ممليتين هما الادخار والاستثمار ، والادخار هو اقتطاع جزء من الدخل وجهته عن
أوجه الانفاق لأغراض الاستهلاك ويتأثر بعدة عوامل هي مستوى الدخل وتوزيعه
وسعر الفائدة ومستوى الأسعار السائدة والاستقرار السياسي ودرجة تنظيم
الأسواق المالية والنقدية .



أن تكوين الادخار لا تكفي حتى تتم عملية التكوين الرأسمالي أو التراكم ، بل
ينبغي ان ترافق عملية الادخار استثمار أي يجب ان توجه هذه المدخرات لبناء
رأس مال جديد والاستثمار يعني تحويل المدخرات النقدية الى أصول رأسمالية
(عدد، آلات، مكائن) .

٤. التنظيم :

المنظم هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم بجمع عناصر الإنتاج بشكل فعال
وهذا يتضمن الإجراءات المناسبة لتنفيذ المشاريع وتحمل مخاطرها ويؤدي المنظم في
غالب الأحيان وظيفتين فنية واقتصادية ، فهو الذي ينشئ المشروع ويرسم سياسته
العامة ، كما انه يقوم بملاءمة الإنتاج للاستهلاك من طريق دراسة احوال السوق
ويحصل المنظم على الربح في حالة نجاح المشروع ويتحمل الخسارة في حالة فشله .

التكاليف Costs :-

ان المنتج يسعى إلى ان يكون الفرق الموجب بين الإيرادات والتكاليف اكبر ما يمكن لدى فان دراسة سلوك المنتج تتطلب دراسة كل من التكاليف والإيرادات

$$\text{الربح} = R - C$$

المنتج

والكلفة هي كل ما يتحملها من اموال لإنتاج السلع من اجور العمل واثمان المواد الاولية والوقود والنقل والتامين وفوائد راس المال ، الضرائب ، الاندثار ،

ويتم التعبير عن التكلفة بصورة نقدية

هنا يمكن التمييز بين التكاليف الضمنية والتكاليف الظاهرة ، التكاليف الظاهرة هي الاموال التي يتحملها المنتج مقابل الحصول على خدمات عوامل الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية ، اما التكاليف الضمنية فهي التي لا تظهر بشكل مدفوعات ظاهرة ولا تترتب على شكل انفاق مثل تكاليف استخدام المملوكة

للمنتج من راس مال او استخدامه لمجهوده الشخصي .

بين التكاليف التي تتحملها الشركة والتي تتحملها الفرد .
التكاليف التي تتحملها الشركة هي التي تتحملها الشركة ككل .
التكاليف التي تتحملها الفرد هي التي تتحملها الفرد ككل .

اما عند النظر الى التكاليف من الناحية الزمنية فانها في تحليل الاجل القصير تقسم الى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة ، وعند النظر اليها من زاوية الكمية او من زاوية مقدار التكاليف فانها تقسم الى تكاليف كلية ومتوسطة وحديه .

التكاليف في الاجل القصير :-

١- التكاليف الثابتة : وتشمل جميع التكاليف التي لا تتغير بتغير كمية الانتاج والسبب في ثباتها يعود الى ان الفترة القصيرة لا تسمح للمشروع ان يغير بعض عناصر

الانتاج التي يستخدمها ، لان تغير هذه العناصر يحتاج الى فترة طويلة .

٢- التكاليف المتغيرة :- وهي التكاليف التي تتغير مع تغير كمية الانتاج وتشمل

تكاليف المواد الاولية وتكاليف العمل .

وبناء على هذا فان التكاليف الكلية في الاجل القصير تتكون من مجموع التكاليف

$$T.C = F.C + V.C$$

الثابتة والتكاليف المتغيرة . ولما كانت التكاليف الثابتة هي مقدار ثابت فان التغير في التكاليف الكلية يعود

اساسا للتغيير في التكاليف المتغيرة .

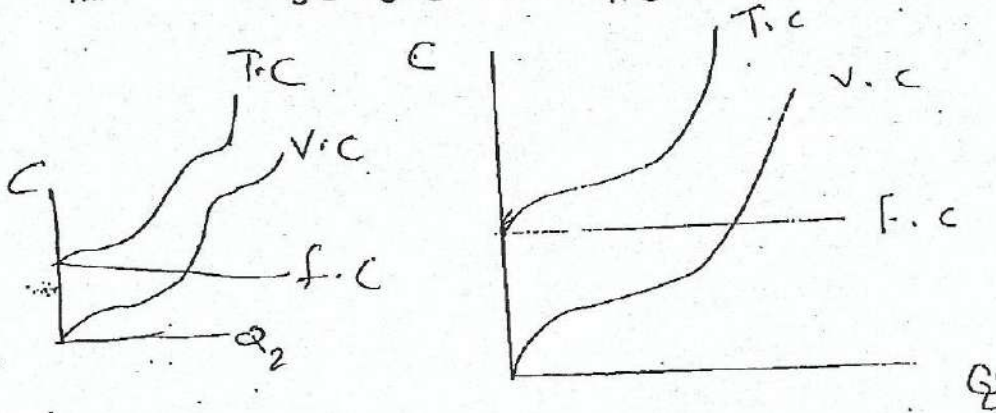
ومن الملاحظ ان التكاليف الثابتة تظهر في المستقيم الموازي للمحور

الافقي وهو يعبر عن عدم تغيرها عند تغير الكمية المنتجة فهي تمثل مقدار ثابت

سواء اكان الانتاج صغير ام ان المشروع يستغل جميع طاقته .

ام التكاليف المتغيرة فتزداد بزيادة مستوى الانتاج وبشكل يعكس مراحل والة

التكاليف .



ج- متوسطات التكاليف في الاجل القصير :- متوسط الكلفة (معدل الكلفة) هو

مقدار ما يصبب كل وحدة منتجة من انواع التكاليف التي تمت الاشارة اليها .

$$\frac{\text{التكاليف المتغيرة}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}} = (AVC)$$

$$\frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}} = (AFC)$$

$$\frac{\text{التكاليف الكلية}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}} = (ATC)$$

متوسط التكاليف

متوسط التكلفة هو مقدار ما يتحمله كل وحدة منتجة من انواع التكاليف الثلاثة فهي اذن :

$$\frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{كمية الانتاج}} = \text{متوسط التكاليف الثابتة}$$

$$\frac{\text{التكاليف المتغيرة}}{\text{كمية الانتاج}} = \text{متوسط التكاليف المتغيرة}$$

$$\frac{\text{التكاليف الكلية}}{\text{كمية الانتاج}} = \text{متوسط التكاليف الكلية}$$

التكلفة الحدية

هي الاضافة الى التكلفة الكلية او انها تكلفة الوحدة الاضافية الاخيرة . ونلاحظ ان متوسط التكاليف الثابتة يتناقص باستمرار كلما زادت الكمية المنتجة وانه يقترب من المحور الافقي لكنه لا يتقاطع معه وعند ملاحظة منحنى متوسط التكاليف المتغيرة نجد ان هذا المتوسط يتناقص عند زيادة الانتاج حتى نصل الى حد معين بعدها يأخذ بالتزايد ويقع تحت منحنى متوسط التكاليف الكلية اما منحنى متوسط التكاليف الكلية فهو يتناقص بزيادة الانتاج الى حد معين ثم يأخذ بالتزايد ويشكل المنحنى شكل الحرف U اما التكاليف الحدية فهي مقدار التغير في التكاليف الكلية نتيجة لتغير الانتاج بوحدة واحدة ويمكن استخراجها بطرح التكاليف الكلية السابقة من التكاليف الكلية الاكبر

وتكون التكاليف الحدية ومتوسط التكاليف المتغيرة متساويين في مستوى انتاج معين ، حيث يقطع منحنى التكاليف الحدية منحنى متوسط التكاليف المتغيرة في ادنى نقطة له ويقع منحنى التكاليف الحدية تحت منحنى متوسط التكاليف الكلية حيث يميل الاخير الى الانخفاض ويقع منحنى التكاليف الحدية فوق منحنى التكاليف الكلية حيث يميل الاخير الى

الارتفاع . ومتوسط التكلفة الثابتة متناقصا" ، وكلما ازداد الناتج فإنه يقترب من المحور الأفقي الا انه لا يقطعه والسبب في ذلك ان زيادة الانتاج تعني توزيع التكلفة الثابتة على عدد من وحدات اكبر مما يجعل متوسط التكلفة الثابتة متناقصا" . اذ ان قسمة مقدار ثابت هو التكلفة الثابتة على مقدار متزايد وهو الناتج يكون ناتج القسمة متناقصا" وهو متوسط التكلفة الثابتة .

اما متوسط التكلفة المتغيرة فإنه يأخذ شكل حرف U وهذا يفسر على ضوء نظرية الانتاج .

اما منحنى التكلفة الكلية المتوسطة فهو عبارة عن جمع منحنى متوسط التكلفة المتغيرة مع منحنى متوسط التكلفة الثابتة وبما ان هذين المنحنيين متنافسين في البداية فان منحنى متوسط التكلفة الكلية متناقصا" ايضا" ولكن عندما يبدأ منحنى التكلفة المتغيرة بالتزايد فإنه ينعكس على متوسط التكلفة الكلية فتكون متزايدة هي الاخرى .

بكاليزكاج

انتاج

MC	AFC	AVC	ATC	T.C	V.C	F.C	Q
-	100	30	130	130	30	100	1
24	50	27	77	154	54	100	2
110	33,3	56,3	89,6	269	169	100	3
110	25	40	70	280	180	100	4
20	20	40	60	300	200	100	5
26	16,6	37,6	54,3	326	226	100	6
28	14,3	36,3	50,5	354	254	100	7
31	12,5	35,6	48,1	385	285	100	8
68	11,1	24,1	35,2	317	217	100	9

تكاليف الانتاج في الاجل الطويل

يعرف الاجل الطويل بأنه الفترة الزمنية التي يمكن اثناءها تغير حجم الوحدة الانتاجية وتغير مستوى الانتاج وبالتالي لا تكون هناك تكاليف ثابتة بل ان جميع التكاليف متغيرة في الاجل الطويل فهو مجموعة الحالات القصيرة الاجل التي يستطيع المشروع المفاضلة بينها والانتقال اليها .

$$TR = P \cdot Q = \text{تأشرون}$$

$$ATR = \frac{TR}{Q}$$

$$MR = \frac{ATR}{AR}$$

تعريف الأعداد
للإيرادات المتوسطة
الإيرادات

يعرف الإيراد الكلي (Total Revenue) بأنه مجموع ما يحصل عليه البائع

مقابل بيعه للكمية التي يبيعها من منتجاته (الإيرادات الكلي) (TR) هو حاصل

ضرب الكمية المباعة (Q) في سعرها (P) أي أن:

$$TR = Q \cdot P$$

ويمكن تمثيل منحنى الإيراد الكلي في سوق المنافسة الكاملة كخط مستقيم ينطلق من نقطة الأصل، ويساوي ميله السعر. وبما أن السوق هي سوق منافسة كاملة فإن أي بائع أو منتج لا يمكنه أن يؤثر في السعر، لذا فإن السعر معطى بالنسبة للمنتج أو البائع، كما أن ميل خط الإيراد الكلي لا يتغير بتغير الكميات المباعة.

ويعرف (الإيراد المتوسط) (Average Revenue (AR) على أنه نصيب

الوحدة المباعة من الإيراد الكلي، فهو إذاً ناتج قسمة الإيراد الكلي على عدد الوحدات المباعة أي :-

$$AR = \frac{TR}{Q} \quad \text{قياساً}$$

وبما أن السعر معطى في سوق المنافسة الكاملة فإن الإيراد المتوسط لا يتغير بتغير الكمية المباعة، طالما أن البائع لا يمكنه التحكم في السعر في ظل هذا السوق، وبذلك يتساوى الإيراد المتوسط مع السعر.

من جهة ثانية فإن منحنى الإيراد المتوسط الذي هو نفسه منحنى السعر يرسم كخط مستقيم مواز للمحور الأفقي، ليشير إلى ثبات السعر مهما تغيرت الكمية المباعة، فالبائع أو المنتج لا يستطيع أن يغير السعر، كما أنه يستطيع بيع كامل إنتاجه في ظل السعر السائد، لذا فلا ضرورة لتخفيض السعر.

(Marginal Revenue (MR) هو مقدار التغير في الإيراد الكلي الناتج عن

تغير الكمية المباعة بمقدار وحدة واحدة فهو التغير في الإيراد الكلي نتيجة بيع وحدة إضافية واحدة من الإنتاج.

توازن المشاة في الأسواق المختلفة

السوق

يعرف السوق Market بأنه مجموعة من الباعة والمشتريين على اتصال بعضهم ببعض الآخر لتكوين سعر معين للسلعة. وهذا الإتصال قد يكون في مكان معين هو السوق أو قد يكون عن طريق التليفون أو البريد أو الأنترنت أو الصحف. ويظهر من هذا ان السوق ليس بالضرورة مكانا "معينا" أيما يشترط ان يكون هناك باعة ومشتريين على اتصال بعضهم ببعض الآخر ، ان اتصال الباعة والمشتريين معناه تقابل قوى العرض والطلب حيث يمثل البائع قوى العرض بينما يمثل المشتري قوى الطلب ، ويتكون سعر للسلعة في السوق عندما تتقابل قوى العرض والطلب .

الوظائف الأساسية للسوق

- ١- تحديد قيم السلع والخدمات .
- ٢- تنظيم الإنتاج .
- ٣- توزيع الناتج .
- ٤- التقنين : يعتبر التقنين جوهر عملية التسعير لانه يقيد الاستهلاك الجاري طبقا للإنتاج الموجود .

للاسواق ثلاث عناصر أساسية هي : البائعون والمشترون والسلعة محل التداول ، والاختلاف في واحد او اكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف في طبيعة السوق . ويمكن تقسيم الاسواق وفقا لهذا الاختلاف الى اربعة اسواق وهي :-

* سوق المنافسة التامة

* سوق الاحتكار

الدخل النقدي

الدخل النقدي للفرد هو مقدار ما يكتسبه من دخل بصورة

نقدية

أما الدخل الحقيقي

هو مقدار ما يستطيع الفرد ان يحصل عليه من سلع

وخدمات بدخاها النقدي .

الأجر

هو الثمن المدفوع لاستعمال قوة العمل وهو كلفة من وجهة نظر المنتج لكنه يعتبر دخلا من وجهة نظر العامل .

الفائدة

هي الثمن المدفوع لاستخدام الأموال والفائدة يجب ان تدفع من قبل المقترضين الى المقرضين ، وان سعر الفائدة هو سعر القرض يعتمد على الطلب على القروض وعرضها .

الربح

هو الفائض الصافي أي دخل المنظم الذي ينجح في جعل تكاليفه الكلية

اقل من ايراده الكلية .

الربح

_____ : تشير كلمة الربح الى ما يدفع من نقود لقاء استخدام الثروة : أيا

كان نوعها سواء كانت بشكل ارض أم رأس مال

النقود

_____ : هي أي شيء مقبول قبولاً "عاماً" ويكون الناس مستعدين إلى

قبوله في تبادل سلعهم وخدماتهم .

وظائف النقود

_____ :

للنقود وظائف أساسية هي :

١ . النقود كواسطة للتبادل .

٢ . النقود كمقياس للقيمة

للنقود وظائف ثانوية :

١ . النقود اداة لخرن القيمة .

٢ . النقود كمقياس للدفع المؤجل .

الفرق بين القيمة والسعر

القيمة : قيمة السلعة أو الخدمة هي كمية السلع والخدمات التي

يمكن الحصول عليها عند مبادلتها بها . وإذا تم التعبير عن القيمة

بالنقود ، سميتك بسعر

السعر : سعر السلعة او الخدمة هي كمية النقود والتي يمكن الحصول عليها عند مبادلة وحدة واحدة منها .

والسعر يختلف عن القيمة بما يلي :

١. القيمة يمكن التعبير عنها بأي سلعة او خدمة بينما السعر يعبر عنه بالنقود دائما .
٢. القيمة تستعمل لأي كمية من السلع والخدمات بينما السعر يرتبط فقط بوحدة واحدة .

المصرف

_____ : هو المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلف .

البنك المركزي

_____ : هو البنك الذي يقف على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية الأصدار النقدي أو من ناحية العمليات المصرفية وتحقيق الرقابة عليها .

الدخل القومي The National Income

تعريف الدخل القومي : هو مجموع العوائد التي يحصل عليها اصحاب عناصر الانتاج من المواطنين مقابل استخدام هذه العناصر في انتاج السلع والخدمات ، سواء أكان ذلك داخل البلد او خارجه خلال فترة زمنية معينة

أهمية دراسة الدخل القومي : تحتل دراسة الدخل القومي مكانا " هاما" في الدراسات الاقتصادية لأسباب متعددة منها :

1. يعد الدخل القومي احد المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تستخدم في تتبع تطور النشاط الانتاجي في البلد اي يعكس حالة النمو او الركود في الاقتصاد القومي خلال هذه الفترة .
2. ان تقدير الدخل القومي للسنوات السابقة يعد امرا " ضروريا" كونها تعتبر نقطة البداية بالنسبة لعمل المخطط الاقتصادي في تحديد هدف الخطة .
3. ان مستوى الدخل القومي الحقيقي وشكل توزيعه بين المواطنين يعد من العوامل الهامة المحددة لمستوى معيشة الافراد (الرفاهية الاقتصادية) الناتج المحلي الاجمالي : هو مجموع القيم المضافة الاجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل البلد بمساهمة عوامل الانتاج الوطنية وغير الوطنية .

طرق احتساب الدخل القومي : هناك ثلاث طرق لاحتساب الدخل القومي

- هي :
1. طريقة الدخل الموزع : جمع دخول عوائد عوامل الانتاج كافة حيث ان الدخل القومي = الربح + الاجر + الربح + الفائدة
 2. طريقة القيمة المضافة : تجمع القيم المضافة في كل القطاعات للحصول على الناتج القومي الذي يساوي الدخل القومي .
 3. طريقة الانفاق : تستند هذه الطريقة على حساب مجموع الانفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية خلال السنة .

التجارة الخارجية

تجارة الخارجية دور متزايد الأهمية في الحياة الاقتصادية للدول وتختلف أهمية التجارة الخارجية بالمعيار النسبي من قطر لآخر وان التجارة النسبية لجميع البلدان تكون المحدد الرئيسي للرفاهية الاقتصادية لأن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية وبين الدخل الحقيقي ونمط لانتاج والرفاهية الاقتصادية عموماً .

اسباب التجارة الخارجية : لا يختلف سبب قيام التجارة الخارجية عن سبب قيام التجارة المحلية ففي كلتا الحالتين يكون السبب في قيام التبادل دولياً " كان ام داخلياً " هو التخصص وتقسيم العمل ان السبب في قيام التجارة الخارجية هو التخصص الدولي وتقسيم العمل دولياً " وان ظاهرة التخصص ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التبادل الدولي والتجارة الدولية

اما بخصوص النظرية الحديثة في التجارة الدولية ، فيمكن صياغتها باختصار كما يأتي :

ان البلد يتخصص في انتاج وتصدير السلعة التي يتطلب انتاجها استخداماً كثيفاً لعوامل الانتاج الرخيصة والمتوفرة نسبياً ويستورد السلعة التي يتطلب انتاجها استخداماً كثيفاً لعوامل الانتاج الغالية والنادرة فيها نسبياً .

ميزان المدفوعات : هو سجل احصائي مختصر لجميع المعاملات التجارية والنقدية والمالية التي تتم بين المقيمين في بلد معين وبين المقيمين في الخارج من حكومات وافراد ومشروعات خلال السنة . هذا ويتضمن البنود الآتية :

- المعاملات التجارية : تتضمن الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات .
- المعاملات الرأسمالية : حركات رؤوس الاموال الطويلة والقصيرة الاجل الداخلة للبلد والخارجة منه .
- حركات الذهب : حركة الذهب النقدي كونه يمثل رصيداً احتياطياً يمكن استخدامه في اي وقت لشراء عملات اجنبية اضافية عند الحاجة .

سعر الصرف : هو ثمن عملة بوحدات من عملة اخرى ، مثلاً " سعر
الصرف بين الدولار والجنيه سيكون مساوياً " لعدد الدولارات اللازمة
لشراء جنيه واحد وهذا يعني ان :

عدد الدولارات

سعر الصرف =

جنيه واحد

وان من الضروري والهام ان يبقى سعر الصرف ثابتاً وبخلاف ذلك فان
التجارة والاستثمار تكون غير قابلة للتوسع بسبب احتمال حصول خسائر
عند تغير سعر الصرف .

السياسة التجارية : هي مجموعة القيود والتنظيمات التي تتعلق بتجارة
الدولة ، وتقسم السياسة التجارية الى نوعين وهما :
- سياسة حرية التجارة .
- سياسة حماية التجارة (تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية)

ادوات السياسة التجارية

1. التعريف الكمركية : هي رسم او ضريبة تفرضها الحكومة على سلع
خاصة مستوردة .
2. نظام الحصص : الحصص هي قيد كمي مباشر على مقدار السلعة
المسموح باستيرادها او تصديرها وان حصص الاستيراد اكثرها شيوعاً
3. الاغراق : هو تصدير السلعة وبيعها في الخارج بأسعار تقل عن تلك
التي تباع بها في الداخل لأسباب عديدة منها يتعلق بالتمييز الاحتكاري او
استبعاد المنافسين الاجانب للتحكم بسعر السلع او يكون للاغراق مؤقتاً
للتخلص من الفائض من السلعة التي لا يمكن تصريفه بدون تخفيض
الاسعار في الداخل .

التضخم الاقتصادي

التضخم يعني زيادة الطلب الفعلي عن العرض المتاح للسلع والخدمات ، بما يؤدي الى ارتفاع الاسعار ، وبالتالي فإن التضخم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في كمية النقود ، وفي اسعار الفائدة وفي مستوى التشغيل في الجهاز الانتاجي لأي بلد .

سمات ظاهرة التضخم

1. انها نتاج لعوامل اقتصادية متعددة ، فالتضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد .
2. كما انها ناتجة عن اختلال العلاقات السعرية بين اسعار السلع والخدمات من ناحية وبين اسعار عناصر الانتاج من ناحية اخرى .
3. كما انها تعني انخفاضاً في قيمة العملة مقابل اسعار السلع والخدمات (انخفاض القوة الشرائية) .

ولا يمكن ان نفسر التضخم بأنه ارتفاع الاسعار فحسب بل هو جزء من صميم الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة والازمات التي يمر بها كل بلد ، اي انه سبب البطالة وازمة السكن وارتفاع اجور النقل وانخفاض الغلة الزراعية والكوارث والتهديب والحروب .

انواع التضخم

1. التضخم العادي : عند زيادة السكان تزداد احتياجاتهم فتضطر الدولة الى تمويل جانب من الانفاق العام عن طريق اصدار النقود وهذا يؤدي الى ارتفاع الاسعار .
2. تضخم جذب الطلب : يحدث عندما ترتفع الاسعار نتيجة لوجود فائض كبير في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي .
3. التضخم المتسلسل : وهو تضخم عادي لكنه يحدث اثناء انخفاض الانتاج حيث تبدأ اسعار السلع والخدمات في الارتفاع مما يخلق

مخاوف لدى المستهلكين من استمرار ارتفاع الاسعار فيلجؤون الى شراء سلع وخدمات اكثر من حاجتهم ويؤدي هذا الى التضخم المتسلسل .

4. **التضخم الجامح** : عادة يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي الى اخر أو في الفترات التي تعقب الحروب وهو اسوأ أنواع التضخم .
التضخم المكبوت : غالباً ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه حيث تصدر الدولة نقوداً دون غطاء بهدف الانفاق العام للدولة مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار نتيجة زيادة الطلب على العرض بسبب وفرة النقد .

5. **التضخم المستورد** : عندما ترتفع اسعار السلع المستوردة لأي سبب كان ينسحب هذا الارتفاع على السلع المحلية مما يؤثر على اصحاب الدخل المحدودة فيطالبون بزيادة الاجور والمرتببات .

6. **التضخم الركودي** : في فترات الركود ينخفض الطلب الفعال وينخفض مستوى تشغيل الجهاز الانتاجي فتتزايد معدلات البطالة وإذا كان هناك احتكار كامل فلا يستطيع احد اجبار الشركات المحتكرة على تخفيض اسعار سلعها في حالة الركود مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار .

مكافحة التضخم

هناك اجراءات لمكافحة التضخم لاسيما في الدول المتقدمة بتنفيذ اجراءات في السياستين المالية والنقدية وبموجبها تحدد مصادر الإيرادات واستخدامها والفائض في الموازنة والعمل على التقليل من حجم السيولة المتاحة ورفع نسبة الضرائب على السلع الكمالية وغيرها من اجراءات التقشف فيما تتولى المصارف المركزية وضع سياسة نقدية باعتماد مجموعة من الادوات الكمية والنوعية